

متحدث باسم الجيش: لا قواعد أجنبية في مصر

مدير الجوازات: عنان وطنطاوي مدرجان على قائمة المنوعين من السفر

كله يتم من خلال تعاقدات المؤسسة العسكرية المصرية والشركات الأمريكية العاملة في هذا المجال ولا توجد أي املاءات تفرض على مصر فيما يتعلق بنظم التسلح وكل الاتفاقيات تتم بارادة مصرية كاملة. وأوضح علي ان ذلك يتم من خلال عقود بين القوات المسلحة المصرية ووزارة الدفاع الأمريكية وشركات أمن أمريكا خاصة حكومية احدها (دایان كورب انترناشنال). وتعتمد الخارجية الأمريكية على متعاقدين من القطاع الخاص متخصصين في الأمن لحماية تحركات الموظفين الأمريكيين في دول في الشرق الأوسط مثل العراق ومصر وأرسلت عقوداً لمدة خمس سنوات على بعض الشركات منها دایان كورب لتأمين أفراد الجيش الأمريكي في مصر. وقال علي "نوجه الخدمات في إطار تبادل الفنانين والخبراء فيما يخص التدريب على المعدات والأسلحة الجديدة وكذلك العمالة الخاصة بالصيانة وكيفية التعامل مع الأسلحة الجديدة". وأضاف "في إطار حرصنا الدائم على ترشيد الإنفاق تم توقيع الاتفاق بين الشركة ووزارة الدفاع الأمريكية على تقديم الدعم اللوجستي والإداري للفنانين وتشمل توفير سبل إقامتهم وتنقلاتهم وإاعاشتهم وبدل السفر الخاص بهم وهذه الشركات توفر لمصر الكثير من الأموال".

رأى العام لما اعتبره كثيرون سوء إدارة من جانب المجلس للمرحلة الانتقالية وافتقار الجيش للشفافية. لكن بعد ان اعاد الرئيس الجديد محمد مرسي تشكيل المجلس الاعلى للقوات المسلحة وعين قادة أصغر سنًا استجابة لرأي عام أصبح أكثر تشكلاً عمل الجيش على استعادة هيئته كمؤسسة وطنية مهنية.

ونفى المتحدث العسكري أيضًا ما تردد عن خفض حجم القوات المسلحة قائلاً ان "هذا تحليل يبتعد عن المنطق والعقل". وقال "هذا الامر متعلق بالمؤسسة العسكرية ولم تصل لدينا معلومات عن هذا الامر ولم يصدر اي قرار عن مؤسسة الرئاسة في هذا الامر" شارحا انه في حالة تخفيض عدد القوات فستكون هناك دراسات وحسابات استراتيجية. وحرص المتحدث على شرح أبعاد اعتماد الجيش المصري على المساعدات العسكرية الأمريكية وهي موضوع نقاش متواصل بين النشطين وضباط داخل الجيش يرون ان الترتيبات المتعلقة بها ليست في مصلحة مصر الدافعية.

وقال علي "هناك مساعدات عسكرية امريكية تبلغ 1,3 مليار دولار أمريكي هي قيمة مالية تعاقدية وليس قيمة تقديرية بمعنى ان مصر لا تحصل على اي مبالغ تقديرية وان هذه المساعدات تشمل تطوير نظم التسليح والبعثات التدريبية وهذا

على سيادة الدولة وأضاف ان قرار وجود اي قواعد عسكرية على ارض مصر هو قرار سياسي يقرره مجلس الشعب او مجلس الدفاع القومي ولم يحدث هذا في مصر من قبل. وهناك في مصر قوة متعددة الجنسيات وقوات مراقبة قوامها 1600 جندي من الولايات المتحدة وكذلك والتنمسا وفرنسا ودول اخرى في صحراء سيناء لمراقبة معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية الموقعة عام 1979 وأصدرت السفارة الامريكية في مصر أيضا بيانا نفت فيه وجود قواعد عسكرية امريكية في مصر وقال على "اعلم وأتفق ان هناك دوافع وطنية وراء تداول مثل هذه المعلومات لكن امن القوات المسلحة غير قابل للتحقیک وغير قابل للتخلیلات الجرافیة وسيق ان ناشدت بتحري الدقة في المعلومات وعدم الانسیاق وراء تقاریر ومعلومات تضر بأمن القوات المسلحة وأمن مصر بشكل كامل ونؤمن بحرية الرأي والتعبير ولكن نناشد بحرية الرأي المسؤولة".

وتصدرت القوات المسلحة المشهد السياسي في مصر بعد ان تولى المجلس الاعلى للقوات المسلحة السلطة من الرئيس السابق حسني مبارك في فبراير شباط من العام الماضي بعد انتفاضة شعبية وتعرض المجلس منذ ذلك الحین تدريجيا لتدقيق شديد من جانب

A color portrait of Sami Anan, a retired Egyptian general. He is shown from the chest up, wearing his military uniform which includes a dark jacket with gold-colored insignia on the shoulders and a red beret. He has short, light-colored hair and is smiling at the camera. In the background, a portion of the Egyptian flag is visible.

A close-up portrait of General Hussein Tantawi, smiling warmly at the camera. He is wearing a dark military uniform with gold-colored insignia on the shoulders, indicating his rank. The background is slightly blurred, showing what appears to be an ornate room or office interior.



عنان



۴

الزمان . القاهرة

أكد اللواء مجدي السمان رئيس إدارة الجوازات في مصر أنه من المنتظر أن يتم إدراج اسم سامي عنان عضو المجلس العسكري السابق والمشير حسين طنطاوي وزير الدفاع السابق في قوائم الممنوعين من السفر خلال ساعات بعد التقدم ببلاغ للنائب العام للتحقيق معهما في عدة قضايا.

وفي السياق ذاته كشف مصدر عسكري أن طنطاوي وعنان لا يزالان موجودين داخل مصر في منازلهم الخاصة بمنطقة التجمع الخامس، نافياً ما تردد عن مغادرة الفريق سامي عenan إلى أبو ظبي، قائلاً هذه المعلومات ليس لها أي أساس من الصحة، لافتًا إلى أن رئيس الاركان السابق تلقى عديداً من الاتصالات صباح الخميس للتتأكد من صحة الخبر، وأكد عenan للجميع أنه يوجد داخل مصر. المصدر: الذي طلب عدم ذكر اسمه أضاف أن نائب المجلس العسكري السابق الفريق سامي عenan لم يكن ضمن الأسماء المدرجة تحت اسم الممنوعين من السفر، وأنه حتى الآن له كامل الحق في مغادرة البلاد والعودة إليها، لافتًا إلى أن البلاغات التي تم تحويلها إلى القضاء العسكري محل تحقيق ولم يصدر بشأنها حتى الآن أي قرار قضائي ضد الفريق عenan، سواء

آلاف المصريين يتظاهرون للمطالبة بإعادة محاكمة قتلة الثوار وتطهير أجهزة الدولة



مصريون يتظاهرون بميدان التحرير في القاهرة (الزمان)

تلة متظاهري ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 التي طاحت بالنظام السابق، واعادة تتح التحقيقات مجدداً في قضيائ تل المتظاهرين بجميع محافظات وابعاد الفاسدين عن راكيز صناعة القرار وعن جهات التنفيذية في الدولة، بحل الجمعية التأسيسية التي قوم حالياً بوضع مشروع ستور جديد لمصر، ورفض خروج الامن لأعضاء المجلس العسكري السابق الذي أدار سؤون البلاد لنحو عام ونصف، تحديد حدود أدنى وأقصى للأجور، وشارك في المظاهرات عدد كبير من أعضاء جماعة الاخوان المسلمين الذين تقتصرون مطالبهم على اعادة محاكمة المتهمين بقتل متظاهري الثورة، وطالبة رئيس المصري بتنفيذ تعهداته باعادة محاكمة قتلة الشهداء خاصة المتهمين في "موقعه بحمل" الذين تمت تبرئتهم مسأ للأبرياء الفائت، من جرائم ترويع ارهاب وقتل والتحرير على تل المتظاهرين في ميدان تحرير يومي 2 و3 برایر/شباط 2011.

غير أن محمود، رفض قرار الرئيس مرسي باقالته من منصبه، وأكد في بيان أصدره بساعة متأخرة من مساء أمس، أنه مستمر في أداء عمله كنائب عام طبقاً للمادة 119 من قانون السلطة القضائية.

الزمان . القاهرة

تظاهر آلاف المصريين بميدان التحرير وسط القاهرة وعدد من محافظات البلاد، أمس، مطالبين بإعادة التحقيقات في قضيائـاً قتل متظاهري الثورة المصرية، وتطهير أجهزة الدولة من الفساد خاصة الأعلام والقضاء، ومحاسبة الرئيس محمد مرسي على تعهـداته الواردة بـبرنـامـج الـ100 يوم.

واحتشد مواطنون المنتدون إلى مختلف التيارـات السياسية والفكرية والحركات والائـلـافـات بميدان التحرير وسط القاهرة، للمشاركة في فعاليـات مظاهرة مليونية "جـمـعـةـ الحـسـابـ" لـمواـجـهـةـ الرـئـيسـ مرـسيـ بـحـجمـ الـأـنجـازـاتـ الـتـىـ وـعـدـ بـتـحـقـيقـهاـ بـعـدـ 100ـ يـوـمـ مـنـ تـولـيـهـ الرـئـاسـةـ،ـ وـالـمـارـنـةـ بـيـنـ تـلـكـ الـوـعـودـ وـبـيـنـ ماـ تـمـ تـحـقـيقـهـ مـنـهـاـ عـلـىـ أـرـضـ الـوـاقـعـ.

وكـانـ مرـسيـ تـعـهـدـ بـحلـ 5ـ أـرـزـامـ يـعـانـيـهـ الـمـواـطـنـونـ خـلـالـ المـائـةـ يـوـمـ الـأـولـىـ مـنـ تـولـيـهـ منـصـبـ رـئـيـسـ الـجـمـهـورـيـةـ رـسـمـيـاـ،ـ وـهـيـ أـرـزـامـ (ـرـغـيفـ الـخـبـرـ،ـ وـالـنـظـافـةـ،ـ وـالـأـمـنـ،ـ وـالـرـورـ،ـ وـالـطاـقةـ).ـ كـماـ يـطـالـبـ الـمـتـظـاهـرـونـ بـمـعـاقـبةـ

قضاء مصر يرفضون قرار مرسى ياقالة النائب العام عبدالمجيد محمود

من جانبة رفض محمود قراراً مرسى اليوم بتعيينه سفيراً لدى الفاتيكان. وصدر القرار الرئاسي بتعيين محمود سفيراً وسط غضب شعبي لصدور أحكام بالبراءة في قضايا قتل متظاهرين أثناء انتفاضة العام الماضي التي أسقطت الرئيس السابق حسني مبارك. ويقول نشطاء إن النيابة العامة لم تقدم أدلة كافية ضد المتهمين في تلك القضية.

وكان نشطاء وسياسيون قد طالبو باقصاء النائب العام بعد سقوط مبارك.

وقال المستشار عادل السعيد المتحدث باسم النيابة العامة لرويترز ان محمود "أعلن أنه لم يتقدم باستقالته وأنه باق في عملة طبقاً لقانون السلطة القضائية".

ولا يجوز عزل القضاة في مصر وإذا شغلوا مناصب تنفيذية بخلاف من مناصبهم القضائية يكون ذلك بمowaقةتهم.

وقال رئيس نادي القضاة المستشار أحمد الزند اثناء اجتماع أعضاء في النادي الليلة مؤازرة



الزمان . القاهرة

أعلن نادي القضاة المصري رفضه لقرار رئيس الجمهورية محمد مرسي، باقالة النائب العام، عبد المجيد محمود، وتعيينه سفيراً لدى الفاتيكان بعد الحكم الذي صدر بتنبيئة المتهمين بما يعرف بـ«اقعة الجمل».

وأعلن النادي «تضامن كافة القضاة» مع القاضي المقال، وتسلّكهم ببقائه في منصبه، وشدد على أنه سيعود لممارسة عمله السبت.

وقال المستشار أحمد الزند، رئيس نادي القضاة، خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده في ساعة متأخرة من مساء أمس الخميس، ردًا على قرار الاقالة، والذي حضره عدد حاشد من القضاة وأعضاء النسابة العامة والمحامين العموم، ان عبد المجيد محمود «لم يتقدم باستقالته».

وأضاف أن ذلك ليس تشبيعاً لشخص، وإنما انتصاراً للقانون ودولة القانون، واعتبر أن «الذين يريدون أن يعودوا للوراء

عثر وضع دستور جديد لمصر



الاتاح

الزمان . القاهرة

تشهد الجمعية التأسيسية المكلفة وضع دستور جديد لمصر يعكس افكار ومبادئ الثورة التي اطاحت العام الماضي بالرئيس حسني مبارك خلافات حادة بين اعضائها من الاسلاميين الذين يشكلون الغالبية في هذه اللجنة وبين الليبراليين انصار الدولة المدنية. وقدمت اللجنة التأسيسية المكونة من مائة عضو الارباع مسودة غير كاملة للقانون الاساسي المقترن بحل محل دستور 1971 الذي اوقف العمل به بعد ثورة 25 يناير. ودعا محمد البلتاجي، عضو اللجنة والقيادي في جماعة الاخوان المسلمين، مدشنا حملة اطلق عليها "اعرف دستورك"، جميع المصريين الى المشاركة في صياغة الدستور من خلال تقديم مقتراحات او تعديلات او اضافات. لكن البلتاجي حرص على توضيح ان كل ما تعرضه للحوار الجتمعي هو قراءة اولية حيث ان اللجنة التأسيسية لم تناقش مجتمعة اي شيء بعد. وحتى الان لم يرشح شيء عن المواد المتعلقة بالسلطنة القضائية وبدور القوات المسلحة، فيما تدور نقاشات حادة بشأن بعض المواد